

بيان بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

25 نوفمبر 2021

نحتفل اليوم 25 نوفمبر 2021 باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة وما نريده هو أن تمتد جميع الأعمال والفعاليات الخاصة بهذا التاريخ إلى كل يوم من أيام السنة. إن الكفاح من أجل حياة خالية من العنف يجب أن يكون يوميًا.

لكن في عالمنا هذا السريع الخطى والمتغير بشكل متزايد، هناك هياكل تقاوم هذا التغيير مثلما هو الحال مع الأسباب التي تثير جميع أنواع وأشكال ومجالات العنف الذكوري. ومن بين أشكال العنف هاته، هناك البعض منها التي تتطور والبعض الآخر تنشأ والبعض الآخر هي معترف بها كما حدث منذ المصادقة على القانون 2020/17 المؤرخ ب 22 دجنبر (ديسمبر) والذي يعدل ويوسع القانون رقم 2008/5 الصادر في 24 أبريل والذي يخص بحق المرأة في القضاء على العنف الذكوري.

وقد أدخل تعديل هذا القانون الاعتراف بأشكال جديدة من العنف، مثل:

-- **عنف مهني الصحة اتجاه النساء الحاملات وكذا انتهاك الحقوق الجنسية والإنجابية**

وهي التي تم تحديدها على أنها العنف الذي يُمارس بهدف منع أو إعاقة الوصول إلى معلومات صادقة ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة ومستقلة. كما يمكن أن يؤثر ذلك على مجالات مختلفة من الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية وأن يمنع أو يجعل من الصعب على النساء اتخاذ قرارات بشأن ممارساتهن وتفضيلاتهن الجنسية وكذا الإنجاب والظروف التي تتم في ظلها الولادة.

-- **العنف من الدرجة الثانية وهو الذي يتضمن العنف الجسدي أو النفسي والانتقام والإذلال**

والاضطهاد الذي يمارس ضد الأشخاص الذين يدعمون ضحايا العنف الذكوري. ويشمل ذلك الأفعال التي تمنع الوقاية والاكتشاف وكذا رعاية وتعافي النساء في حالات حدوث العنف الذكوري.

-- **العنف الأسري الذي يفهم على أنه أي نوع من أنواع العنف الذي يمارس ضد البنات والأبناء من**

أجل إلحاق ضرر نفسي بالأم، وهو ما يجعل، بالإضافة إلى العنف المباشر الذي يتعرض له الأبناء والبنات في سياق العنف الذكوري، أن يكون الغرض منه هو إلحاق الضرر بالأم مما يجعله بالتالي اعتداء على الأمومة والطفولة.

-- **العنف الرقمي هو الذي يتمثل في جميع أعمال العنف الذكوري وكراهية النساء عبر الإنترنت**

التي يتم ارتكابها أو التحريض عليها أو تضخيمها أو تفاقمها جزئيًا أو كليًا وذلك باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ومنصات شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية أو المنتديات وعن طريق البريد الإلكتروني وأنظمة المراسلة الفورية ووسائل أخرى مماثلة تمسّ بكرامة وحقوق المرأة. وتتسبب هذه الأفعال في أضرار نفسية وحتى جسدية كما تُعزز الصور النمطية الذكورية وتُضرب بالكرامة والسمعة وتعتدي على خصوصية وحرية التصرف عند المرأة كما تتسبب في خسائر اقتصادية تعيق مشاركتها السياسية وحريتها في التعبير.

العنف الذكوري الرقمي هو بدوره مجال جديد ونوع من العنف الذكوري. وللأسف، هناك ثمة ضرورة ماسة للعمل العاجل لكون هذا العنف بجميع أشكاله يتمتع بالقدرة الكبيرة على الإفلات من العقاب. فوفقاً لدراسات مختلفة مثل تلك التي نشرتها مجلة بيكارا ماغازين في سنة 2018 أو تلك التي نشرتها منظمة العفو الدولية في سنة 2017، فإن نسبة 76% من النساء غيرن سلوكهن خوفاً من التتّمّر السيبراني ونسبة 26% منهن قررن تجاهل هذا الموقف، على الأرجح، لكون النظام لا يُقدّم استجابات فعّالة تضمن الحماية والأمن اللذان تحتاجهما النساء اللواتي يعانين من هذا النوع من العنف.

ومع ذلك، لا يمكننا أن ننسى أن شبكات التواصل الاجتماعي هي أيضاً أداة دعم متبادل وصدى بحيث يمكن أن تصبح قناة للتنديد وتسليط الضوء على العديد من أشكال العنف الذكوري. ولهذا السبب، فإنه من الضروري تعزيز شبكات التواصل الاجتماعي من منظور نسوي كي تصبح أيضاً أداة للتوعية وللسلامة الشخصية داخل نظام السلطة الأبوية.

كما يُقرّ أيضاً التعديل المذكور أعلاه للقانون بالعديد من المجالات التي يحدث فيها العنف الذكوري.

-- **العنف في مجال الحياة السياسية والمجال العام للمرأة.** في هذه الحالة، يحدث العنف الذكوري في أماكن الحياة العامة والسياسية مثل المؤسسات السياسية والإدارات العامة أو الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي.

-- **العنف في المجال المؤسسي،** الذي يتشكل من أفعال وإغفالات السلطات والموظفين العموميين وموظفي أي هيئة أو مؤسسة عامة يكون الغرض منها تأخير أو عرقلة أو منع الوصول إلى السياسات العامة وممارسة الحقوق التي يعترف بها هذا القانون نفسه لضمان حياة خالية من العنف الذكوري وفقاً للحالات الواردة في التشريعات القطاعية المعمول بها. وبذلك تكون في متناولنا أداة قانونية إضافية من أجل العمل على مكافحة هذا النوع من العنف.

أخيراً، نريد أن نسلط الضوء على التأثيرات السلبية وكذا السخط الذي تحدثه فينا هذه **الإعتداءات الجنسية** وتضربنا بشدة. من هنا وفي هذا اليوم 25 نوفمبر، نودّ أن نوّكد مجدداً دعمنا وتعاطفنا مع الناجين منها ومع محيطهم. لا يمكننا الاستمرار في السماح للنساء بالعيش في خوف وتقييد حريتهن بالتهديد بالإعتداءات الجنسية، التي من المفترض، يجب أن يكون قد تم القضاء عليها بالفعل في مجتمع يُعدّ حرّاً وديمقراطياً. إنّ الاعتداءات الجنسية هذه، تنتهك مبدأ الحرية الفردية، وفي هذا السياق، فإن قانون 2020/17 يتضمن، ولأول مرة، تعريفاً لمفهوم الرضا الجنسي والذي يُفهم منه على أنه الإرادة الصريحة، المؤطرة في الحرية الجنسية والكرامة الشخصية، التي تفتح المجال لممارسة الممارسات الجنسية والموافقة عليها. التعبير عن هذه الموافقة يجب أن يتم من باب الحرية ويجب أن يظل طوال فترة تلك الممارسة الجنسية. عكس ذلك، لن توجد موافقة ولا قبول إذا قام المعتدي بخلق ظروف أو الاستفادة من سياق يفرض، بشكل مباشر أو غير مباشر، ممارسة جنسية دون إرادة المرأة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في التعريف بجميع أشكال العنف الذكوري وتسليط الضوء عليها، لا يزال هناك مشوار طويل يجب قطعه لتوعية المجتمع بهذه الأصناف من العنف، لأنه ضمن نطاق

ردود الفعل، يظل الإنكار والموقف الدفاعي أكثر ردود الفعل شيوعاً عند الرجال. ومع ذلك، نريد اليوم التأكيد على جميع الإجراءات، الفردية والمجتمعية، التي تعتبر أساسية للقضاء على العنف الذكوري. وتشكل هذه الإجراءات مصدرًا للدعم والقدرة على الصمود لتلك الناجيات اللاتي تُظهرن الالتزام والمشاركة والشجاعة والأخلاق، والتي تصاحبهن انطلاقاً من مبدأ تقرير المصير وتجعل الناجيات يشعرن بأنهم "لسن لوحدهن"، قبل حدوث وأثناء وبعد أي عدوان ذكوري.

لذلك، فمن الضروري بلورة وتنسيق الإجراءات اللازمة ضد كل هذه الأنواع القائمة من العنف الذكوري والتي تم تحديدها وحمايتها الآن بمقتضى قانون 2020/17 وأن نُجهز أنفسنا بأدوات فعالة لمكافحة جميع هذه الأشكال من العنف؛ والمثال على ذلك، البروتوكول الجديد للتعامل مع العنف الذكوري في كاتالونيا والذي يجب أن يُنظّم مسارات العمل، سواء كان ذلك من طرف اللجان المحلية أو من اللجنة الوطنية نفسها.

وإزاء كل أشكال هذا العنف الذكوري، فإننا نواجه تحدياً كبيراً وهو أن نتصرف بطريقة هيكلية ووقائية وأن نعتمد على جميع السكان والمناطق. أن تتمتع المرأة بحياة حرّة وكريمة، في أي مكان ومجال، يجب أن يكون محور جميع المجتمعات الديمقراطية ومؤسساتها.

إن كرامة القضاء على النظام الأبوي وأيديولوجيته الذكورية هي بأيدي كل الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع، لا يمكننا أن ننسى أنه من الضروري تفعيل وربط الشعور بالمسؤولية لدى الرجال بحيث يحدّدون بشكل فردي وجماعي السلوكيات والمواقف الذكورية الذاتية ولأقرانهم والابتعاد عنها. فمن الضروري عصيان تفويضات الذكورة الأكثر تقليدية وهيمنة التي تتغذى في كثير من الأحيان من شبكات التواصل الاجتماعي والفضاءات الرقمية ومن جميع مجالات المجتمع، فنحن بحاجة إلى إنشاء مراجع جديدة لبناء الآلاف من الرجوليات المسؤولة والحرّة والمتساوية والمتنوعة والشاملة والرعاية.

بهذه الطريقة فقط، من خلال نسج تحالفات وتفاهات، سيمكننا بناء نسيج مجتمعي وشبكة من الموارد التي تشكل مصدرًا للصحة وجودة الحياة لجميع النساء ولجميع الفئات المضطهدة في ذلك المجتمع. نحن بحاجة إلى توسيع ثقافة المودة والرعاية، فنحن بحاجة إلى روابط آمنة ومحترمة ومحبة في جميع مجالات حياتنا. كما يقول بيل هوكس "اعتبار الحب فعلاً أكثر من شعور لأجل قبول مسؤولية المحبة"، الحب انطلاقاً من الحرية والمساواة والاحترام.
لأجل حياة خالية من العنف الذكوري!

